الفكر السياسي الشيعي والدولة المدنية؛ تحليل لأطروحة النائيني المستنيرة في ضوء

Shia Political Thought and the Civil State: An Enlightened Analysis of Al-Naini's

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي
وندسور، أونتاريو- كندا

Prof. Ismail Noori Mseer
Windsor Ontario, Canada
imseer60@gmail.com
https://orcid.org/0000-0001-7524-6564
Scopus Id=57205740767

تاريخ إستلام البحث: 2025/12/1	تاريخ القبول: 2025/12/21	تاريخ النشر: 2026/1/1
Published: 1 / 1 / 2026	Accepted: 21 / 12 / 2025	Recevied: 1/ 12 / 2025

ملخص البحث :

ينطلق عبد الأمير زاهد في كتابه من سؤال جوهري ظلّ حاضرا في الفكر السياسي الإسلامي منذ القرون الأولى؛ كيف تتشكل الدولة في المخيال الإسلامي، وما هي الشروط التي تجعل السلطة شرعية، ويجعل الأمة قادرة على ضبطها ومحاسبتها؟ هذا السؤال ليس موضوعا تاريخيا فحسب، بل يمثل في نظر المؤلف عقدة نظرية تتكرر كلما واجه العالم الإسلامي أزمة سياسية أو أخلاقية أو اجتماعية، ولذلك فإن الثيمة الرئيسة للكتاب تتمثل في **تحليل العلاقة المعقدة بين الدولة والأمة في الفكر الإسلامي، عبر إعادة قراءة أطروحة «تنبيه الأمة» بوصفها صيغة مبكرة من التفكير الدستوري الذي يربط الشرعية بالرقابة الشعبية لا بالسلطان الفرد.** يضع زاهد أطروحته داخل هذا الإطار الواسع، في محاولة لإثبات أن الفكر السياسي الإسلامي لم يكن أداة لتبرير السلطة كما شاع في الأدبيات الكلاسيكية، بل كان مجالا للنزاع الفكري حول معنى الحكم الصالح وحدود الطاعة وموقع الأمة. ومن هنا ينطلق المؤلف إلى وضع «تنبيه الأمة» موضوع القراءة، بوصفه نصا يمثل لحظة فارقة في اشتغال العقل السياسي الإسلامي على فكرة الدولة

بما هي «نظام أخلاقي قانوني» لا مجرد جهاز سلطوي. يتمثل جوهر الثيمة الرئيسة إذن في أنّ **الدولة ليست بنية جاهزة أو ثابتة، بل هي نتاج علاقة ديناميكية بين الأمة ومؤسسات الحكم، علاقة تستند إلى مبادئ المحاسبة، وواجب النصح، واعتبار الأمة مصدر الشرعية.**

كلمات مفتاحية؛ الدولة، الأمة، الشرعية، السلطة المجعولة، المحاسبة الشعبية، الفكر السياسي الإسلامي، تنبيه الأمة، الاجتهاد السياسي، النظام الأخلاقي القانوني

Abstract

In his book, Abdul-Amir Zahid starts from a fundamental question that has persisted in Islamic political thought since the early centuries: how is the state conceived in the Islamic imagination, and what conditions make authority legitimate while enabling the community to monitor and hold it accountable? This question is not merely a historical topic; in the author's view, it represents a recurring theoretical knot that resurfaces whenever the Islamic world faces a political, ethical, or social crisis. Therefore, the central theme of the book lies in analyzing the complex relationship between the state and the community in Islamic thought, through a rereading of the treatise Tanbih al-Ummah as an early formulation of constitutional thinking that links legitimacy to popular oversight rather than individual sovereign power.

Zahid situates his argument within this broad framework, attempting to demonstrate that Islamic political thought was not merely a tool to justify authority, as suggested in classical literature, but rather a field of intellectual contestation over the meaning of righteous governance, the limits of obedience, and the role of the community. From this standpoint, the author treats Tanbih al-Ummah as a pivotal text in the development of Islamic political reasoning on the idea of the state as a "moral-legal system" rather than a mere apparatus of power.

The essence of the book's main theme is thus that the state is not a pre-existing or fixed structure but a product of a dynamic relationship between the community and governing institutions, a relationship grounded in principles of accountability, advisory duties, and the recognition of the community as the source of legitimacy.

Keywords; State, Community, Legitimacy, Delegated authority, Popular accountability, Islamic political thought, Tanbih al-Ummah, Political ijtihad, Moral-legal system

المقدمة

الدولة في نظر **عبد الأمير زاهد** ليست كيانا فوق المجتمع، بل ظاهرة تتشكل باستمرار من خلال التفاوض بين السلطة ومجتمع المؤمنين، وفق تقاليد الاجتهاد السياسي التي أنتجها المسلمون عبر قرون. ومن أجل تفكيك هذه الثيمة، يشتغل

الباحث على ثلاث طبقات كبرى في قراءة «**تنبيه الأمة**" للمجتهد النائيني[1]

. **أولا: إعادة تعريف الدولة بوصفها مسؤولية مشتركة بين الأمة والحاكم.** [2] حيث يقدّم زاهد قراءة تُبرز أن أطروحة «تنبيه الأمة» لم تكن مجرد نص وعظي أو أخلاقي، بل كانت محاولة لإعادة صياغة مفهوم الدولة خارج نموذج الاستبداد الوراثي الذي ترسخ في القرون اللاحقة. ففي هذا النص يجد المؤلف دعوة واضحة إلى أن الأمة لا تتلقى الحكم، بل تشارك في صناعته، وأن الشرعية لا تقوم على القوة أو العصبية، بل على **التعاقد الأخلاقي بين الأمة والسلطة**. هنا تظهر إحدى الأفكار الجوهرية التي يعدها زاهد مركزية: **أن الدولة في الوعي الإسلامي ليست امتيازا للحاكم بل أمانة، وأن الأمة ليست رعية بل شريك محاسِب**. ولهذا يقوم المؤلف بإعادة بناء هذا المفهوم بوصفه نواة مبكرة لفكرة الدولة الحديثة القائمة على التمثيل والرقابة. **ثانيا: نقد مركزية الحاكم وإعادة الاعتبار لوظيفة الأمة.** [3] **حيث** يرى عبد الأمير زاهد أن الفكر السياسي الإسلامي، كما عرضه كثير من المؤرخين، اختُزل في مناظرات حول الخليفة، شروطه، صفاته، وكيفية تنصيبه. لكن نص «تنبيه الأمة» يفتح بابا مغايرا، إذ يجعل **صلاح الأمة شرطا لصلاح الدولة**. وبهذا يعيد المؤلف الاعتبار لتقليد فكري مهم ظلّ مهمشا، وهو تقليد المشاركة الجماعية في صناعة القرار السياسي. الثيمة هنا تتمثل في إعادة قلب الهرم السياسي: بدل أن يكون الحاكم مركز الثقل، تصبح الأمة هي الضامن الأول للشرعية. ومن خلال هذا التحول يقرأ زاهد «تنبيه الأمة» بوصفها محاولة مبكرة لتأسيس ما يشبه «المجتمع السياسي» داخل البنية الإسلامية التقليدية. **ثالثا: الدولة بوصفها مؤسسة للعدالة لا للسيطرة.**[4] **حيث** يميز عبد الأمير زاهد بين الدولة الشرعية والدولة التسلطية، ويستخرج من أطروحة «تنبيه الأمة» مبدأ مركزيا: **أن الدولة الإسلامية مشروطة بالعدالة، وأن العدالة ليست قيمة أخلاقية فحسب، بل هي معيار وجود الدولة نفسها**. فإذا غابت العدالة تحولت الدولة إلى جهاز قهر، وفقدت الأمة قدرتها على التعارف والتماسك، وفقدت السلطة أساس وجودها. من هذا المنظور تصبح وظيفة الدولة، كما يقرأها زاهد، هي «رعاية الصالح العام» لا «احتكار القوة". ويستند المؤلف هنا إلى تراث واسع من الفكر الأخلاقي الإسلامي، من الماوردي إلى الغزالي، لكنه يركز بشكل خاص على «تنبيه الأمة» بوصفه نصا يتجاوز الطابع الفقهي الضيق إلى أفق سياسي نقدي يربط الشرعية بالعدل، والعدل بالمشاركة، والمشاركة بوعي الأمة.

الإطار الإبستمولوجي للثيمة الرئيسة :

يتجاوز عبد الأمير زاهد مجرد إعادة قراءة نص تراثي، ليؤسس لمنهج معرفي متكامل في التعامل مع الفكر السياسي الإسلامي، منهج يقوم على تحرير النصوص من القيود السياقية التي فرضتها سلطة الدولة عليها عبر التاريخ، [٥] والتمحيص في الإمكانات الفكرية والسياسية التي حاولت أن تظهر رغم سيطرة الأنظمة الحاكمة وتفوقها السلطوي. فالكتاب لا يكتفي بسرد تاريخي أو تفسير تقليدي لأطروحة «تنبيه الأمة»، بل ينظر إليها كأداة معرفية تسمح بفهم ديناميات السلطة ومواقع الفقهاء في المجتمع الإسلامي، حيث يبرز دور الفقهاء ليس كأدوات تابعة للحاكم، بل كممثلين لمجتمع الأمة في سعيه لتحقيق التوازن بين الحاكم والمحكوم، وممارسة نوع من ضبط السلطة، سواء عبر نقد الاستبداد أو المساهمة في صياغة القواعد التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. هذا المنظور النقدي يجعل الثيمة الرئيسة للكتاب أكثر من مجرد تحليل تاريخي، فهو مشروع فكري لإعادة بناء نظرية الدولة في الفكر الإسلامي انطلاقاً من مركزية الأمة، وليس من مركزية الحاكم، حيث تصبح الأمة صاحبة السيادة والشرعية والمرجعية الأساسية في تأسيس السلطة. ويؤكد المؤلف على أن استيعاب هذا المنظور يتطلب النظر إلى النصوص التراثية في ضوء الواقع الاجتماعي والسياسي الذي أنتجها، وفهم الخلفيات التاريخية والنزاعات حول السلطة التي شكلت الممارسة الفقهية والسياسية على مر العصور، بحيث تتكشف الإمكانات العقلية والسياسية الكامنة في النصوص والتي كانت في كثير من الأحيان في مواجهة مباشرة مع المطامح السلطوية. بهذا المعنى، يربط زاهد بين النظرية والتطبيق، بين الفقه السياسي التاريخي والممارسة المؤسسية للدولة، [٦] ليقدم قراءة إبستمولوجية تراعي السياق وتعيد الاعتبار للدور المركزي للأمة في صياغة السياسة، وتعيد تعريف السلطة على أنها سلطة مجعولة تستمد شرعيتها من المجتمع وليس من الفاعل الفردي. كما أن هذا المنظور يعيد إنتاج مفهوم الدولة المدنية الدستورية في الفقه الإمامي، [٧] حيث يُنظر إلى السلطة كوسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتحقيق العدالة، وليس كغاية في ذاتها، ويضع أساساً لفهم آليات الرقابة على الحاكم وحقوق المجتمع في التفاعل مع السلطة. ومن خلال هذا الإطار، يصبح الكتاب ليس مجرد دراسة تأريخية أو فقهية، بل محاولة لخلق جسر معرفي بين التراث والحداثة، بين الفكر الإسلامي التقليدي ومنهجيات العلوم السياسية الحديثة، بحيث يمكن استثمار النصوص التراثية لإعادة صياغة نموذج للدولة

يتوافق مع متطلبات العصر المعاصر، دون أن يُسقط النصوص في سياقاتها التاريخية السابقة أو يقتصر على التطبيق التقليدي، بل يقرأها كنصوص حية تحمل إمكانات عقلية وسياسية قابلة للتجدد والاجتهاد، ما يجعل الثيمة الرئيسة للكتاب مشروعاً معرفياً متكاملاً لإعادة النظر في السلطة، الدولة، والأمة في الفكر السياسي الإسلامي.

الإضافة الفكرية للكتاب

تكمن إضافة زاهد في أنه يعيد إلى الفكر السياسي الإسلامي بعده الاجتماعي، ويخرج مفهوم الدولة من الإطار السلطاني المغلق إلى فضاء التداول العمومي. فالدولة ليست قرارا فوقيا، [٨] بل علاقة أخلاقية تتجدد يوميا بين المجتمع والحاكم. ولذلك تصبح أطروحة «تنبيه الأمة» في قراءته نصا يؤسس لمفهوم «الفضاء العمومي الإسلامي» حيث يشارك الناس في الشأن العام بقدر ما يتفاعلون مع قيم العدالة والمصلحة والرقابة. الثيمة المركزية لكتاب عبد الأمير زاهد هي: **إعادة بناء مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي عبر قراءة أطروحة «تنبيه الأمة» بوصفها مشروعا مبكرا للدستورية الإسلامية، يقوم على مركزية الأمة، وشرعية العدالة، وضرورة تقييد السلطة، وإعادة تعريف العلاقة بين الحاكم والمحكوم باعتبارها علاقة تعاقدية لا تفويضية.** وبهذا يصبح الكتاب عملا يتجاوز التاريخ، ليقدم رؤية نقدية حديثة تعيد إدراج التراث السياسي الإسلامي في نقاشات الدولة المعاصرة، من دون أن تفصله عن جذوره القيمية، ومن دون أن تحوّله إلى دفاع أيديولوجي عن الماضي.

يقدّم الدكتور عبد الأمير زاهد في هذا الكتاب واحدة من أعمق المحاولات المعاصرة، لإعادة بناء النظرية السياسية في المجال الإسلامي من داخل أدوات العلم السياسي الحديث، ومن داخل التقليد الكلامي والفقهي الذي تشكل عليه العقل السياسي للمسلمين. والكتاب لا يستعيد التراث السياسي بوصفه نصوصا معزولة أو منظومات مغلقة، بل بوصفه تاريخا متحركا لمقاربات السلطة والشرعية والعدالة وتوزيع القوة داخل الاجتماع الإسلامي. ومن ثم فإن القيمة المعرفية للكتاب تكمن في أنه لا يكتفي بالعرض، بل يعيد إنتاج المادة التراثية في ضوء مناهج الدولة الحديثة، مفهومها ومؤسساتها وأزماتها.

بنية الكتاب

يشكل **الفصل الأول** مدخلا نظريا لفهم طبيعة الدولة في التجربة الإنسانية عموما. هنا يتعامل المؤلف مع الدولة لا بوصفها مجرد مؤسسة قانونية أو جهازا إداريا، بل بوصفها كيانا ينهض على ثلاثة أبعاد أساسية هي: الشرعية، البناء المؤسسي، والدور التاريخي. ويستعين

المؤلف بأدبيات الفكر السياسي الحديث التي تعالج الدولة باعتبارها «تنظيما جماعيا للاحتكار المشروع للقوة» وفق المقاربة الفيبيرية، [٩] وباعتبارها إنتاجا للعقد الاجتماعي وفق التراث الليبرالي، وباعتبارها تجسيدا للصراع الطبقي أو الهيمنة الاجتماعية في القراءات الماركسية والبنيوية. وفي هذا التأسيس النظري تتبدى أهمية منهجية واضحة: لا يمكن قراءة الفكر السياسي الإسلامي دون تثبيت الإطار المقارن الذي يُقاس من خلاله. وهذا هو ما يقي المؤلف من السقوط في التكرار السردي الذي طغى على كثير من دراسات التراث السياسي الإسلامي. ويبرز في هذا الفصل ما يسميه المؤلف «المأزق الفلسفي في الفصل الكامل بين الدولة والقيم الدينية».[١٠] هنا يستعيد زاهد جدلا طويلا في الفكر السياسي الإسلامي بين من رأى أن الدولة شأناً دنيوياً محضاً، ومن رأى أنها جزء من البنية العقدية. ويذهب إلى أن الدولة في الفلسفة الإسلامية ليست دينية دلاليا وليست دنيوية بالكامل، بل هي نتاج تفاعل بين خطاب قيم وبين واقع اجتماعي متغير، الأمر الذي يجعل النظرية السياسية الإسلامية غير قابلة للاختزال لا في نموذج ثيوقراطي ولا في نموذج لائكي. ومن منظور علم السياسة المعاصر يمكن القول إن المؤلف يعيد وضع الدولة الإسلامية في موقع «الدولة ذات الهوية القيمية»، وهي دولة لا يحتكر فيها الدين الفضاء العام، ولا يخرج عنها بوصفه قيمة موجهة. [١١] وفي هذا الطرح تقاطع واضح مع أدبيات «الدولة الثقافية» و«الدولة الأخلاقية» في السياسة المقارنة. ثم يعرج المؤلف على جدل الإسلاميين والمدنيين «إسلاميين وليبراليين» حول الحداثة. ويؤكد أن المعضلة ليست في الحداثة بوصفها منظومة تقنية أو إدارية، بل في البنية المعيارية التي تقف خلفها. وهنا يستفيد زاهد من أطروحات هابرماس حول العقلانية التواصلية، [١٢] ومن نظريات ما بعد العلمانية التي تقترح إمكانية التعايش بين الدين ومؤسسات الدولة الحديثة دون قطيعة وجودية. وبذلك فإن الكتاب يتجاوز ثنائية «تطبيق الشريعة أو الدولة الوطنية» إلى سؤال أكثر عمقا هو: كيف يمكن إنتاج دولة تستوعب التعددية وفي الوقت ذاته تحافظ على المعنى القيمي للجماعة.

الفصل الثاني: الدولة في فقه المذاهب والفرق الإسلامية

هذا الفصل يتجاوز الوصف التقليدي لمدونات الأحكام السلطانية وأدبيات الكلام السياسي، وهو يقدم مقاربة تحليلية تنظر إلى كل فرقة أو مذهب بوصفه «استجابة تاريخية» لظروف سياسية محددة. فالماوردي والفراء، في القراءة العلمية التي

يقدمها زاهد، ليسا مجرد فقيهين، بل هما مهندسان لنموذج دولة يقوم على مركزية الخليفة وصلاحياته، في مواجهة تفتت السلطة. ومن ثم فإن أحكامهما ليست معطيات لاهوتية، بل هي حلول سياسية موجهة لأزمة تاريخية. هذه القراءة تقدم فهما سياسيا لا فقهيا للنص التراثي. وفي تناول أشاعرة السياسة، يذهب زاهد إلى أن مفهوم العصمة العملية للسلطان، والإمامة للمفضول، وحرمة الخروج، ونظرية المتغلب، كلها تؤسس لحقل معرفي يقوم على أولوية الاستقرار على العدالة، وأولوية الوحدة على التعدد السياسي. وهذه التوليفة، برأي المؤلف، أسهمت في تكوين «العقل السياسي الجمعي» في مناطق واسعة من العالم الإسلامي. ومن منظور علم السياسة الحديث، فهذا يمثل ما يسمى «ثقافة الطاعة السياسية» أو «ثقافة الامتثال»، التي تُنتج شرعنة مستدامة للسلطة وإن كانت جائرة. أما التيارات الأخرى كالمرجئة والجبرية والزيدية والخوارج والمعتزلة والصوفية والإسماعيلية، فيحللها المؤلف بمنطق «النموذج المعياري للمجتمع». فالمرجئة قدمت تحييدا سياسيا واضحا لصالح خطاب الإيمان، [١٣] والجبرية أسست لهيمنة السلطان بوصفه قدرا، والزيدية أسست للنموذج الثوري المشروط بالعدالة، والخوارج للنموذج الراديكالي الذي يساوي بين فردية الإيمان وفردية السلطة، والمعتزلة لنموذج الدولة العقلانية. بهذا يقيم المؤلف شبكة مقارنة بين النماذج، معتبرا كل فرقة محاولة مبكرة لبناء نظرية سياسية، حتى وإن لم تصغها في قالب مؤسسي. ويأتي تحليل تجربة رشيد رضا وعلي عبد الرازق، بوصفهما ذروة التحول في الوعي السياسي الحديث: رضا يعيد إنتاج الخلافة بوصفها ضرورة سياسية، وعبد الرازق ينكر أساسها السياسي، لتنشأ القطيعة الكبرى بين التاريخ السياسي الإسلامي والدولة الحديثة. ويوضح المؤلف أن هذا الجدل لم ينته، وأنه يتجدد في النقاشات المعاصرة حول «مشروع الدولة الإسلامية» و«مشروع الدولة المدنية".

الفصل الثالث والرابع: الدولة في الفكر الإمامي الاثني عشري وأطروحة النائيني

يمثل الفصلان الثالث والرابع في كتاب عبد الأمير زاهد لحظة تحليلية حاسمة، إذ ينتقل من عرض الإطار العام لتطور الفكر السياسي الإسلامي إلى الكشف عن الجذور العميقة التي أسست لتشكل نظرية الدولة في الفكر الإمامي الاثني عشري، وصولا إلى أطروحة النائيني بوصفها أهم محاولة دستورية مبكرة في هذا المسار. يذهب زاهد إلى أنّ الفقه الإمامي، قبل قيام الدولة الصفوية، كان محكوما بشرط الغيبة [١٤] الذي قيّد تصوره للدولة وقصر

دوره على إنتاج منظومة أخلاقية وسياسية تقوم على الانتظار ونقد السلطان لا على إقامة السلطة. هذا الوضع جعل الفكر الإمامي، في تلك المرحلة، أقرب إلى فقه تحفظي ينشغل بتحديد العلاقة بين المؤمنين والسلطان القائم، لا بطرح نموذج بديل للحكم. لكن التحول الكبير جاء مع الدولة الصفوية التي احتاجت إلى شرعية دينية، ومع حضور شخصيات مثل المحقق الكركي، [١٥] الذي منح الدولة الناشئة إطارا فقهيا يبرر ممارسة السلطة، فبرز لأول مرة مفهوم الولاية العامة بوصفه آلية لإدارة شؤون الأمة دون الوقوع في إشكاليات الغيبة. وهنا يقرأ زاهد هذه النقلة بوصفها انتقالا من فقه انتظار إلى فقه إدارة، أي من مقاربة تكتفي بتوصيف الواقع إلى مقاربة تسعى لتنظيمه، وهو تحول مفهومي كبير في تاريخ الفكر السياسي الإمامي. لقد أعاد فقهاء تلك المرحلة تعريف موقع الفقيه في الدولة، وجعلوه شريكا في السلطة من موقع الإشراف والرقابة وتحديد الشرعية، ما مهد أرضية نظرية لظهور تصور جديد للدولة لا يقوم على الشرعية ذات المنشأ الفردي، بل على شرعية مجعولة تنبع من الأمة ومن العقد السياسي الذي يجمعها بحاكمها.

وعندما يصل زاهد إلى مطلع القرن العشرين، يتوقف عند نقطة التحول الكبرى التي أنتجتها الحركة الدستورية في إيران، والتي تمثل اللحظة التي ظهر فيها محمد حسين النائيني بوصفه المفكر السياسي الأهم في هذا المسار. ففي موجة المشروطة، يجد المؤلف أن الفكر الإمامي واجه اختبارا تاريخيا صعبا: كيف يمكن للفقيه أن يدافع عن العدالة وحقوق الأمة في مواجهة الاستبداد، وفي الوقت نفسه يحافظ على المرجعية الدينية دون أن يحصرها في نموذج ثيوقراطي؟ كانت إجابة النائيني أن الاستبداد لا يُهزم إلا بالانتقال من السلطة الفردية إلى السلطة المجعولة، [١٦] ومن الحاكم المطلق إلى الدولة الدستورية التي تحد السلطة بالقانون وتمنح الأمة دورا محوريا في الرقابة. وهنا يكشف زاهد أن النائيني أعاد تعريف السلطان الظالم ليس كحاكم سيء فحسب، بل كحالة سياسية تنتهك أصل السلطة المجعولة التي لا شرعية لها إلا عندما تكون مستمدة من الأمة. وبذلك أعاد النائيني مركزية الأمة إلى الفقه الإمامي، واعتبرها صاحبة الولاية العامة، فيما يصبح الحاكم مجرد وكيل يمارس السلطة ضمن حدود واضحة. يقرأ زاهد أطروحة النائيني لا كاستجابة ظرفية لأحداث الثورة الدستورية الإيرانية، بل كنقلة معرفية أعادت رسم العلاقة بين الشريعة والدولة. فقد رأى النائيني أنّ الدستور ليس اختراعا غربيا يناقض

الشريعة، بل آلية ضرورية لحماية الدين من الاستبداد السياسي، وحماية الأمة من تغوّل الحاكم. هذا الربط بين الدستور ومقاصد الشريعة يجعل أطروحة النائيني واحدة من أهم محاولات بناء نموذج لدولة مدنية بمرجعية قيمية، دولة تتوازن فيها سلطة القانون مع سلطة الأخلاق الدينية. ومن هذا المنظور يوضح زاهد أن مشروع النائيني يمكن فهمه في لغة علم السياسة المعاصر باعتباره أقرب إلى نظرية «الديمقراطية المحكومة بالقيم»، وهي الديمقراطية التي تحتفظ بالقيم العليا كموجهات أساسية، دون أن تلغي مؤسسات الدولة الحديثة مثل البرلمان والرقابة والمساءلة والفصل بين السلطات. وليس ذلك مجرد توفيق تقليدي بين الدين والدولة، بل عملية تأسيس عميقة تحاول أن تجعل من الشريعة إطارا قيميا ومن الدستور إطارا مؤسسيا، بحيث يشكل الاثنان معا نظاما يحد من الاستبداد ويجعل الأمة طرفا فاعلا في إنتاج الشرعية. وبهذا يعرض عبد الأمير زاهد في هذين الفصلين تطورا تاريخيا وفكريا متدرجا، يبدأ من الفقه الإمامي التقليدي المحكوم بشرط الغيبة، ويمر بالتحولات الصفوية التي منحت الفقيه دورا سياسيا، ليصل إلى النائيني الذي بلور مفهوما حديثا للدولة يقوم على سيادة الأمة، وتقييد الحاكم، وربط الشرعية بالعدالة والمؤسسة الدستورية. هذا التسلسل لا يقدمه المؤلف بوصفه تطورا خطيا، بل باعتباره تراكمات معرفية واجتماعية متشابكة أنتجت رؤية سياسية جديدة استطاعت أن توائم بين التراث والحداثة، وتقدم للفكر الإسلامي وللعالم السياسي نموذجا نظريا مبكرا لدولة مدنية ذات جذور دينية، تبحث عن منع الاستبداد أكثر مما تبحث عن إعادة إنتاج السلطة بصيغها التقليدية.

الفصل الخامس: مشروع الدولة المدنية عند النائيني في قراءة زاهد

في هذا الفصل يقدم المؤلف تحليلا سياسيا متقدما لأفكار النائيني، فهو يرى أن ضرورة الدولة ليست نابعة من شرط شرعي فقط، بل من منطق الاجتماع الإنساني. [١٧] الدولة ضرورة تنظيمية تمنع الفوضى، وتتيح توزيع السلطة، وتضمن عدم انفراد فرد واحد بالقرار. ويعيد زاهد قراءة «سؤال الإمكان» عند النائيني ليقول إن الدولة المدنية بالنسبة إلى النائيني ليست خيارا ثانويا، بل هي الحل الوحيد الممكن لحماية المجتمع في زمن غياب المعصوم. ثم يقدم المؤلف سمات الدولة المدنية عند النائيني: التمثيل، الدستور، الفصل بين السلطات، المساواة، محاربة الاستبداد السياسي والديني، مراقبة الحاكم، وشرط تداول السلطة. ويبرز زاهد هنا أن النائيني لم

يطرح هذه المفاهيم بوصفها استيرادا غربيا، بل بوصفها امتدادا لنظرية استخلاف الإنسان. فالاستخلاف عنده يعني أن الإنسان يمتلك ولاية على نفسه وعلى شؤونه، وأن الأمة صاحبة الولاية العامة. هذه المقاربة تجعل النائيني أقرب إلى نظريات السيادة الشعبية منها إلى نظريات السلطة الثيوقراطية. كما يبين المؤلف ديناميات إقامة الدولة المدنية وفق تصور النائيني، مؤكدا أن الدولة ليست نصا بل عملية اجتماعية وسياسية ومؤسسية، وأن الشريعة تقدم المبادئ الكبرى بينما يملأ العقل العملي الإنساني الفراغات. وهذا يتقاطع مع مناهج الفكر السياسي الحديث التي ترى أن بناء الدولة عملية مركبة تحكمها مؤسسات وقواعد ونخب اجتماعية.

الفصل السادس: الاستدلال العلمي للأطروحة

يمثل الفصل السادس، المعنون بالاستدلال العلمي للأطروحة، إحدى أهم الحلقات المفصلية في كتاب عبد الأمير زاهد، لأنه يحوّل الاستنتاجات المتراكمة في الفصول السابقة إلى بناء نظري متماسك يربط بين التراث السياسي الإسلامي ومنطق الدولة الحديثة. ففي هذا الفصل يعرض المؤلف الركائز التي تقوم عليها أطروحته، من خلال توظيف مجموعة من المفاهيم التي تمنح الفكر السياسي الإسلامي طاقة تفسيرية جديدة، وتعيد قراءة أطروحة النائيني بوصفها لحظة تأسيسية في التفكير الدستوري الإسلامي. ينطلق زاهد من مفهوم الدولة الدستورية التي تجعل من الدستور أداة لضبط السلطة وتنظيم حدودها، في إطار عقد سياسي وطني يحفظ توازن المجتمع ويمنع تغوّل الحاكم، [١٨] وهو بذلك يعيد تعريف العلاقة بين السلطة والأمة على نحو يجعل الشرعية نتاجا اجتماعيا لا امتيازا فرديا. ثم يربط هذه الرؤية بفلسفة الاستخلاف التي تمنح الإنسان، بما هو فاعل أخلاقي وسياسي، مركزية داخل النظام العام، وتجعله غاية السلطة لا وسيلتها، ليظهر بذلك أن البناء السياسي الإسلامي في جوهره يقوم على مسؤولية عمومية مشتركة لا على التفويض المطلق. وفي هذا الإطار يبرز مفهوم ولاية الأمة بوصفه الأساس الشرعي والسيادي الذي تُبنى عليه الدولة، إذ تتحول الأمة من جمهور طاعة إلى مصدر للسلطة، وتستمد الدولة قوتها من قدرتها على تمثيل هذا الوعي الجماعي والالتزام بمتطلباته. ولهذا يولي زاهد عناية خاصة لفكرة السلطة المجعولة، أي السلطة التي لا تستمد شرعيتها من ذات الحاكم ولا من نسبه أو عصبيته، بل من الأمة بوصفها صاحبة الحق في الإنشاء والمراقبة والمحاسبة. هذه المفاهيم تتكامل مع تحليل نقدي لمفهوم

الدستور نفسه، حيث يناقش المؤلف الاعتراضات الموجهة للفكر الدستوري في المجال الإسلامي، مبيّنا أن الدستور ليس بنية مستوردة ولا جسما غريبا، بل صيغة لتنظيم السلطة يمكن تكييفها ضمن مقاصد الشريعة وقيم العدالة. ومن هنا يركز على السلطة الدستورية بما تقوم عليه من العدل والمساواة، وهي قيم راسخة في التراث الإسلامي، لكنها تحتاج إلى آليات حديثة تضمن حضورها الفعلي في بنية الدولة. ويخصص المؤلف جزءا مهما من هذا الفصل لتفنيد شبهات المعترضين على فكرة الدولة المدنية، موضحا أن الدولة المدنية التي يدافع عنها النائيني ليست نقيضا للدين، بل هي استجابة تاريخية لأزمة الاستبداد، وتطورا داخليا في الفكر الإمامي الذي واجه مأزق السلطة عبر آليات عقلانية تتوافق مع مقاصد الشريعة. ولتحقيق ذلك يعتمد زاهد منهجية تحليلية تستفيد من منطق علم السياسة في التمييز بين شرعية الأصل وشرعية الإجراء، وبين شرعية النص وشرعية المؤسسة، ليبرهن أن التفكير الدستوري الإسلامي يمتلك إمكانات نظرية تسمح له بالاندراج في فضاء الدولة الحديثة. ومن خلال قراءة معمقة لأطروحة النائيني يظهر المؤلف أن ما يبدو مجرد نص تراثي هو في الحقيقة مشروع مبكر للدولة المدنية، يحمل بذور تطور مهم في فهم المسلمين لمفهوم السلطة، ويكشف عن قدرة الفكر الإمامي على إنتاج مقاربة واقعية تتعامل مع الدولة بوصفها مؤسسة اجتماعية قابلة للرقابة والتقييد. ولأن هذا الفصل يربط التراث السياسي بأدوات علم السياسة الحديث، فإنه يقيم جسرا بين زمنين، من دون قطيعة ومن دون استنساخ، بل عبر تأويل منهجي يسمح بإعادة تفعيل القيم السياسية الكبرى في الفكر الإسلامي من داخل بنيتها الأصيلة. وبذلك يقدّم عبد الأمير زاهد إسهاما مهما في تطوير الوعي السياسي الإسلامي، ويعيد طرح سؤال الدولة في أبعاده العقدية والاجتماعية والدستورية، مؤكدا أن هذا السؤال لا يزال مفتوحا، وأن المجتمعات الإسلامية لا تستطيع بناء مستقبل سياسي مستقر من دون العودة إلى هذا التراث النقدي الذي حاول النائيني تأسيسه في لحظة تاريخية حرجة، ومن دون قراءة حديثة تمتلك القدرة على تحويله إلى مورد نظري فعّال في نقاشات الدولة اليوم.

مفاهيم ومصطلحات أساسية

يمكن للقارئ أن يخرج بها بعد قراءة كتاب **عبد الأمير زاهد «نظرية الدولة في الفكر السياسي الإسلامي: قراءة تحليلية في أطروحة تنبيه الأمة"**. هذه المفاهيم تمثل العُدة التحليلية التي يقدّمها الكتاب لفهم علاقة الدولة بالأمة، وبنية الشرعية،

وتاريخ الفكر السياسي الإسلامي.

أولا: مفاهيم تتعلق بالدولة والشرعية

١.**الدولة الأخلاقية؛** مفهوم جوهري في قراءة زاهد، حيث تُعرّف الدولة بوصفها كيانا لا يقوم إلا بقدر التزامه بالعدل والصالح العام. ليست الدولة سلطة صِرفة بل مسؤولية قيمية.

٢.**الشرعية بالتعاقد الأخلاقي؛** يرى زاهد أن الشرعية في السياق الإسلامي ليست تفويضاً غير محدود للحاكم، بل «تعاقد» أخلاقي ضمني بين الأمة والسلطة، يُسقط إذا انتفى العدل.

٣.**تقييد السلطة؛** مفهوم محوري يجعل من الدولة بنية قابلة للمساءلة. الحاكم ليس مطلقا، بل محاط بضوابط شرعية واجتماعية تجعل قراراته موضوع رقابة مستمرة.

٤.**الأمة مصدر السلطة؛** مصطلح يرد في الكتاب بوصفه قلب إعادة قراءة «تنبيه الأمة". الأمة ليست متلقية للحكم بل هي التي تمنح الشرعية، وتستطيع نزعها بحكم وظيفتها الرقابية.

٥.**المشاركة السياسية؛** يميز زاهد بين الطاعة والخضوع، ويؤكد أن المشاركة في صناعة القرار ليست حدثاً انتخابياً بل ممارسة اجتماعية مستمرة نابعة من قيم الحسبة والأمر بالمعروف والنصيحة.

ثانيا: مفاهيم تتعلق بالفكر السياسي الإسلامي

١.**الفضاء العمومي الإسلامي؛** مصطلح يستعيده زاهد ليشير إلى المجال الذي يجتمع فيه الناس لإبداء الرأي وتداول الشأن العام، مثل دور العلماء، الأسواق، حلقات الوعظ، والبيئات الاجتماعية التي تراقب السلطة.

٢.**الفكر السياسي المعياري لا السلطاني** تمييز مهم يقدمه زاهد: هناك فكر سلطاني يبرر السلطة، وفكر معياري يضع شروطاً على السلطة، وأطروحة «تنبيه الأمة» تندرج ضمن الثاني.

٣.**الاجتهاد السياسي** فكرة أن الشريعة ليست نصوصا جامدة، بل إطار يسمح بتطوير نظرية سياسية قابلة للتجدد وفق قيم العدالة ومصلحة الأمة.

٤.**عقد العمل السياسي؛** يرتبط بمفهوم «الأمانة» التي تُحمّل الحاكم مسؤولية رعاية مصالح الأمة، وتحمّل الأمة مسؤولية مراقبة الحاكم.

ثالثا: مفاهيم ومصطلحات تتعلق بالعلاقة بين الحاكم والأمة

١.النصيحة باعتبارها أداة حكم؛ النصيحة هنا ليست مجرد فضيلة، بل آلية ضبط سياسي جوهرية، تمثل ما يشبه وظيفة المعارضة في الفكر الحديث.

٢.الحسبة المجتمعية؛ تحويل مبدأ

الحسبة من رقابة على الأخلاق إلى رقابة على أداء السلطة، أي دور الأمة في ضمان حسن إدارة الدولة.

٣.العدالة معيار الوجود السياسي؛ ليس العدل فقط شرطا للحكم الصالح، بل معيارا لوجود الدولة نفسها. دولة بلا عدالة ليست دولة شرعية في المنظور الإسلامي.

رابعا: مفاهيم تتعلق بمنهج الكتاب

١.**قراءة نقدية للتراث السياسي؛** التراث السياسي الإسلامي لا يُقرأ كتاريخ جامد، بل كمجموعة إمكانات فكرية قابلة لإعادة التفعيل. زاهد يمارس ما يشبه التأويل السياسي للتراث.

٢.**تحرير النص من السلطة؛** مفهوم يرى أن كثيرا من النصوص التراثية شُوهت بتدخل السلطة، وأن إعادة قراءتها تحتاج إلى تفكيك خطاب القوة الذي أحاط بها.

٣.**إعادة بناء الدولة كظاهرة اجتماعية؛** الدولة ليست جهازا فوقيّا، بل علاقة اجتماعية بين الحاكم والمجتمع، تتغيّر وتتأثر بوعي الأمة وقدرتها على الرقابة.

خامسا: مصطلحات مستخلصة من النص التراثي «تنبيه الأمة"

١.**الأمة الرقيبة؛** محور رئيس في أطروحة «تنبيه الأمة»: الأمة هي الرقابة العليا على السلطان، وتمتلك سلطة معنوية تجعله خاضعا لها.

٢. **السلطان الأجيري؛** مفهوم يشير إلى أن الحاكم ليست له ملكية مطلقة للسلطة، بل يعمل لدى الأمة كأجير على المصالح العامة، وتحقّق الأمة عليه ضوابط الأداء.

٣. **المسؤولية الجماعية في الحكم؛** الحكم ليس فعلا فرديا، بل عملية تتوزع فيها المسؤولية بين السلطان والعلماء والمؤسسات الاجتماعية.

٤. **وحدة الأمة وتماسكها؛** مرتبطة بضرورة ألا تتحول الدولة إلى قوة تفريق أو قهر، لأن التفكك الاجتماعي يسقط شرعية الحكم تلقائيا.

سادسا: مفاهيم حديثة يوظفها زاهد لربط التراث بالواقع

١. **الدستورية الإسلامية المبكرة؛** مصطلح يقدمه المؤلف لتوصيف القواعد التي جعلت الأمة مصدرا للسلطة، مما يشبه في جوهره فكرة الدستورية في الفكر السياسي الحديث.

٢. **سيادة الجماعة؛** تقابل فكرة السيادة السياسية الحديثة، لكنها هنا سيادة قيمية تقوم على العدل والمصلحة الاجتماعية.

٣. **رقابة المجتمع المدني؛** ينقل بها زاهد مفهوم الحسبة والنصح إلى معادل حديث هو المجتمع المدني بمؤسساته وأدواره. بعد قراءة الكتاب يخرج القارئ

بمجموعة مفاهيم تتجاوز الإطار الفقهي التقليدي، وتؤسس لفهم جديد للدولة في الفكر الإسلامي، أهمها: أن الدولة مسؤولية مشتركة لا امتيازا سلطويا، وأن الأمة هي مصدر الشرعية، وأن العدالة معيار وجود الدولة، وأن التراث السياسي الإسلامي يحتوي بذور تفكير دستوري مبكر يمكن استعادته وتفعيله في سياق الدولة الحديثة.

الهوامش:

١- الميرزا محمد حسين الغروي النائيني (١٢٧٦هـ/١٨٥٩م - ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م) من أبرز فقهاء الشيعة الذين أسهموا في دعم حركة المشروطة وإغناء خطابها الإصلاحي. تلقّى تعليمه على كبار الأساتذة، وفي مقدمتهم جهانگی رخان القشقائي، والميرزا الشيرازي، والآخوند الخراساني. وقد برزت أدواره السياسية في مشاركته في نهضة التنباك أواخر القرن التاسع عشر، وفي تعاونه الوثيق مع علماء النجف أثناء الحركة الدستورية الإيرانية، فضلاً عن تأييده موقف السيد أبو الحسن الأصفهاني في الدعوة إلى الجهاد ضد بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى. وبعد وفاة المرجع محمد تقي الشيرازي، غدا النائيني أحد المراجع البارزين للشيعة الإمامية.

٢- امحمد جبرون, and المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٤.

٣- عزمي بشارة, في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٨.

٤- إبراهيم القادري بوتشيش,. خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٤.

5- Bennett, Tony. "Texts in history: the determinations of readings and their texts." The Journal of the Midwest Modern Language Association 18.1 (1985): 1-16.

6- Lacey, Nicola. "Jurisprudence, history, and the institutional quality of law." Va. L.

Rev. 101 (2015): 919.

٧- مجموعة مؤلفين,. الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (الجزء الثاني). Vol. ١. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٦.

8- Rachlinski, Jeffrey J. "Bottom-up versus Top-down Lawmaking." The University of Chicago Law Review (2006): 933-964.

9- Beetham, David. "Max Weber and the legitimacy of the modern state." Analyse & Kritik 13.1 (1991): 34-45.

10- CoŞgel, Metin, and Thomas J. Miceli. "State and religion." Journal of Comparative Economics 37.3 (2009): 402-416.

١١- عزمي بشارة,. الدين والعلمانية في سياق تاريخي (الجزء الثاني/المجلد الأوّل): العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية. Vol. ٢. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٤.

12- Rienstra, Byron, and Derek Hook. "Weakening Habermas: The undoing of communicative rationality." Politikon 33.3 (2006): 313-339.

١٣- عزمي بشارة,. في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٨.

14- Arjomand, Said Amir. "The Crisis of the Imamate and the Institution of Occultation in Twelver Shism: A Sociohistorical Perspective." International Journal of Middle East Studies 28.4 (1996): 491-515.

١٥- الحسون، الشيخ محمد، حياة المحّقق الكركي في أربعة مجلدات ضمن «موسوعة حياة المحّقق الكركي وآثاره» نشر مؤسسة احتجاج سنة ١٤٢٣هـ في طهران. ص ١٣.

١٦- السلطة المجعولة؛ سلطة شرعية مكتسبة عن طريق التفويض، ولها حدود وضوابط، وتُمارس بوصفها وظيفة شرعية لا سلطة ذاتية. وهي من المفاهيم المحورية في الفقه السياسي الشيعي، خصوصًا في التفريق بين مقام الإمام المعصوم والسلطات التي تُفوَّض لغيره من الفقهاء أو الحكّام.

١٧- امحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٤.

18- Henkin, Louis. "Infallibility under law: constitutional balancing." Colum. L. Rev. 78 (1978): 1022.

المراجع العربية والإنكليزية:

أولاً: المراجع العربية

١.بشارة، عزمي. الدين والعلمانية في سياق تاريخي (الجزء الثاني/المجلد الأول): العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

٢.بشارة، عزمي، في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨.

٣.بوتشيش ، إبراهيم القادري، خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

٤.جبرون، امحمد، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

٥.الحسون، الشيخ محمد، حياة المحّقق الكركي في أربعة مجلدات ضمن «موسوعة حياة

المحّقـق الكـركي وآثـاره» نـشر مؤسسـة احتجـاج سـنة ١٤٢٣هـ ، طهـران، ص ١٣.
٦.مجموعـة مؤلفـين، الإسـلاميون وقضايـا الدولـة والمواطنـة (الجـزء الثـاني)، الدوحـة: المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ٢٠١٦.

ثانياً: المراجع الإنكليزية

1. Arjomand, Said Amir. "The Crisis of the Imamate and the Institution of Occultation in Twelver Shi'ism: A Socio-historical Perspective." International Journal of Middle East Studies 28, no. 4 (1996): 491–515.

2. Beetham, David. "Max Weber and the Legitimacy of the Modern State." Analyse & Kritik 13, no. 1 (1991): 34–45.

3. Bennett, Tony. "Texts in History: The Determinations of Readings and Their Texts." The Journal of the Midwest Modern Language Association 18, no. 1 (1985): 1–16.

4. CoŞgel, Metin, and Thomas J. Miceli. "State and Religion." Journal of Comparative Economics 37, no. 3 (2009): 402–416.

5. Henkin, Louis. "Infallibility under Law: Constitutional Balancing." Columbia Law Review 78 (1978): 1022–1049.

6. Lacey, Nicola. "Jurisprudence, History, and the Institutional Quality of Law." Virginia Law Review 101 (2015): 919–970.

7. Rachlinski, Jeffrey J. "Bottom-up versus Top-down Lawmaking." The University of Chicago Law Review (2006): 933–964.

8. Rienstra, Byron, and Derek Hook. "Weakening Habermas: The Undoing of Communicative Rationality." Politikon 33, no. 3 (2006): 313–339.